مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (24)

الجيش الوطني السوري: الهيكلية والوظائف وثلاثة سيناريوهات لعلاقته بدمشق

عمر أوزكيزلجيك، مؤسسة سيتا

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس."

المحرر:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

عمر أوزكيزلجيك

يعمل عمر أوزكيزلجيك في قسم الدراسات الأمنية في مؤسسة سيتا حالياً. بين آب/أغسطس 2017 وأيلول/سبتمبر 2018، عمل أوزكيزلجيك في مؤسسة الشرق الأوسط، ومنذ عام 2016، يشغل منصب رئيس تحرير سوريا غوندمي. تُركّز أبحاث أوزكيزلجيك على آثار وانعكاسات النزاع السوري وتفاعلات القوى الفاعلة المحلية غير الحكومية في سوريا.

الأفكار الواردة في هذه الورقة هي أفكار الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر أو الجهة التي يعمل معها المؤلف.

نُشِرت هذه الورقة في تشرين الأول/أكتوبر 2020

الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

يشكل الجيش الوطني السوري، رسمياً، جزءاً من الحكومة السورية المؤقتة، تحت إدارة وزارة الدفاع. ويشرف كل من عبد الرحمن مصطفى، رئيس الحكومة السورية المؤقتة، وسليم إدريس، وزير الدفاع فيها، على الجيش الوطني السوري، كما يشغل إدريس منصب رئيس الأركان. وينقسم الجيش الوطني السوري إلى فيالق وفصائل. ويتولى قادة فيالق الجيش الأساسية الثلاثة، معتز رسلان ومحمود الباز وأبو أحمد نور، مسؤولية الفصائل المنضوية ضمن كل فيلق، في حين تندرج الفيالق الأخرى، الرابع والخامس والسادس والسابع، ضمن الجبهة الوطنية للتحرير. ويتبع قائد كل فصيل، رسمياً، لقيادة الفيلق الذي ينتمي إليه فصيله، وإن كان عدد الفصائل التابعة لكل فيلق مختلفاً، ويتخذ قائد كل فيلق قرارات بصفته ممثلاً للفيلق الذي يقوده بالتنسيق مع سليم إدريس وقادة الفيالق الأخرى والمجلس. ويتألف المجلس من قادة فصائل الجيش الوطني السوري، الذين يسيطر كل منهم على منطقة يمارس فيها سلطة شبه مستقلة. لذلك، تُتَّخذ معظم القرارات بموافقتهم الصريحة أو الضمنية. ويعمل مكتب رئيس الأركان ومكتب وزير الدفاع بشكل مستقل عن الفصائل ويتبعان لإدارة سليم إدريس وحده. ويضم الجيش الوطني السوري ثمانية أقسام إضافية (الشكل 1) وهي المكتب الإعلامي، والمحكمة العسكرية، والشرطة العسكرية، والتوجيه المعنوي، والمكتب المالي، ومكتب الإدارة والتنظيم، والعمليات، والتدريب.*

الشكل 1: هيكلية الجيش الوطني السوري

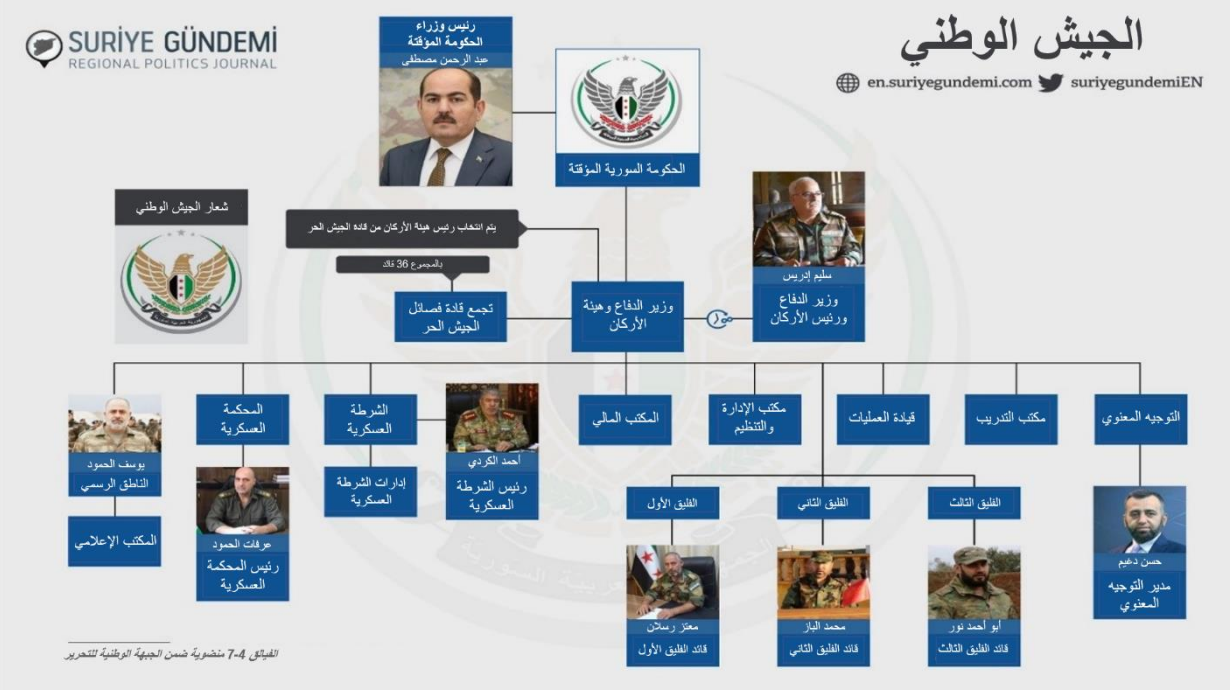

مكونات الجيش الوطني السوري:

تكشف نظرة أعمق إلى الفصائل عن معلومات مهمة حول مكونات الجيش الوطني السوري. يضم الجيش 41 فصيلاً، 15 منها في الجبهة الوطنية للتحرير، و26 تندرج ضمن الفيالق الثلاثة الأولى من الجيش الوطني

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

السوري. تشكل 13 فصيلاً من فصائل الجيش الوطني بعد توقف الولايات المتحدة عن دعم المعارضة السورية المسلحة. من الفصائل الـ28 المتبقية، كانت 21 تتلقى دعماً من الولايات المتحدة سابقاً، حيث تلقت ثلاثة فصائل الدعم عبر برنامج البنتاغون لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، في حين تلقى 18 فصيلاً الدعم من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عبر مركز العمليات المشترك (المعروف بالاسم المختصر MOM)، وهو عملية استخباراتية مشتركة للدول الأعضاء في مجموعة "أصدقاء سوريا" لدعم المعارضة المسلحة. كما تلقى 14 فصيلاً من الفصائل الثمانية والعشرين صواريخ تاو الأمريكية الموجهة المضادة للدبابات. واشتملت قائمة أعداء هذه الفصائل على نظام الأسد، تنظيم الدولة الإسلامية، قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التابعة لوحدات حماية الشعب الكردية، وهيئة تحرير الشام المعروفة سابقاً باسم جبهة النصرة. وانخرط 27 فصيلاً من فصائل الجيش السوري الوطني، البالغ عددها 41، في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وقاتل 30 منها ضد الجيش العربي السوري والقوات الحليفة له، و31 منها قاتل ضد وحدات حماية الشعب/قسد، وخاض 11 فصيلاً منها معارك مع هيئة تحرير الشام أو جبهة النصرة. من حيث الخلفية الجغرافية والإثنية، يضم 40 فصيلاً من 41 أغلبية من المقاتلين العرب، ويقاتل في صفوف 12 فصيلاً مقاتلون تركمان، وفي صفوف تسعة فصائل منها مقاتلون أكراد. وتضم ثمانية فصائل من 41 فصيلاً مقاتلين من المناطق الشرقية في سوريا، ويقاتل في صفوف أربعة منها مقاتلون من جنوب سوريا، وتضم الفصائل كافة المقاتلين من شمال سوريا.

أتت الفصائل التي توحدت لتشكل الجيش الوطني السوري من إدلب، اللاذقية، حماة، غرب حلب، وشمال حلب. ويتراوح عدد مقاتلي الجيش الوطني السوري بين 70 ألف و90 ألف مقاتل، وأكبر الفصائل فيه من حيث عدد المقاتلين هي أحرار الشام وأحرار الشرقية وفيلق الشام وفرقة حمزة وفرقة السلطان مراد وجيش إدلب الحر والجبهة الشامية وجيش الشام وجيش الأحرار وجيش النصر وجيش الشرقية وجيش النخبة (انظر الشكل 3). في الوقت نفسه، يُقدر عدد المقاتلين في الفصائل الثلاثة الأولى بما يتراوح بين 30 ألف و40 ألف مقاتل.

الشكل 2: فصائل الجيش الوطني السوري

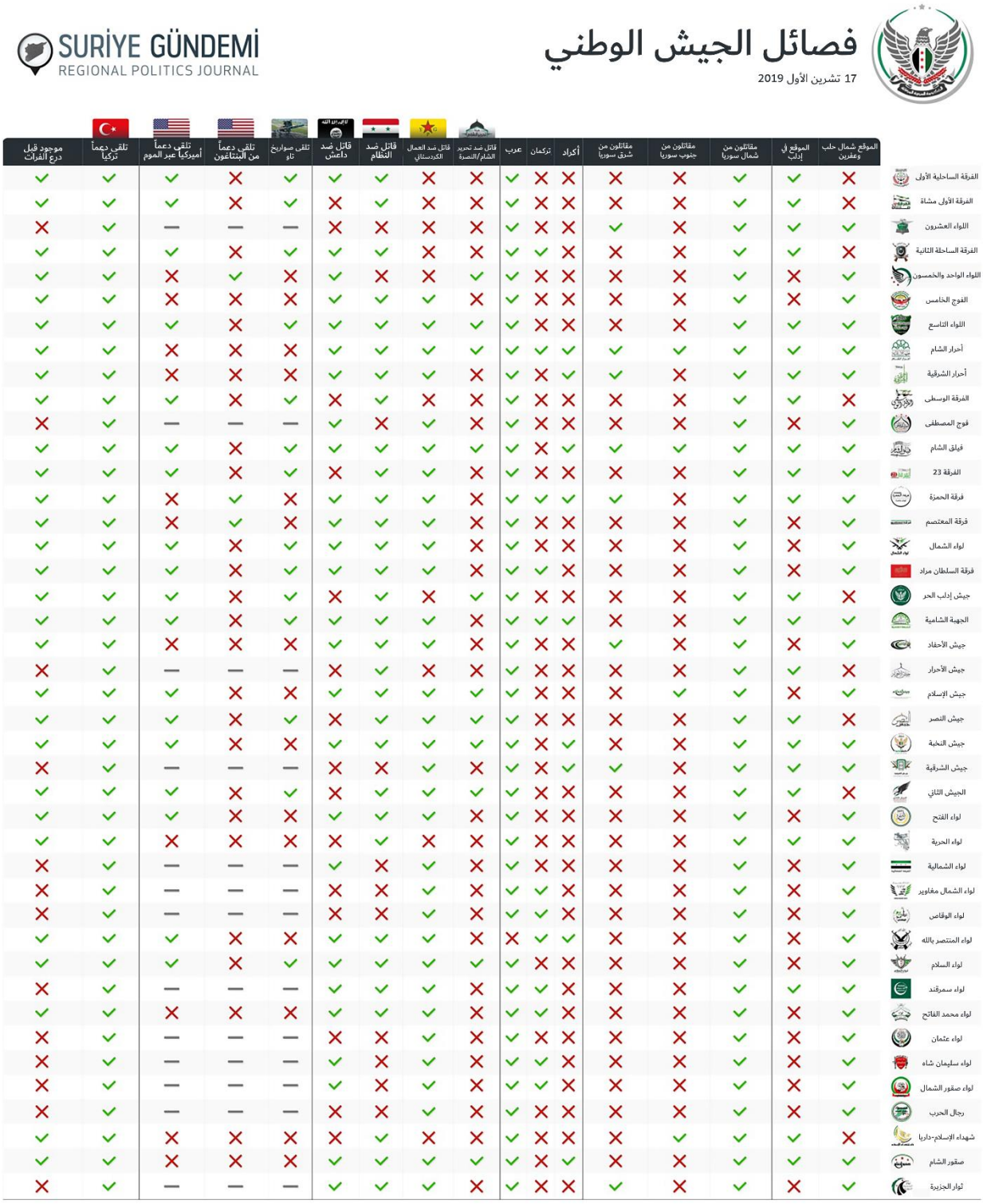

الشكل 3: تشكيلات فصائل الجيش الوطني السوري

دور الجيش الوطني السوري بالنسبة للمعارضة السورية وتحدياتها:

تتمثل الوظيفة الأساسية للجيش الوطني السوري في أنه الجهة المعارضة المسلحة الوحيدة في سوريا. حيث انضوت كافة الفصائل التي لم تحلّ نفسها أو تصل إلى تسوية مع القوات الحكومية السورية في الجيش الوطني السوري، إذ تتواجد فيه كافة المجموعات المسلحة التي ما زالت قائمة، من اللاذقية وإدلب وحماة وحلب ودمشق ودرعا والقلمون ودير الزور والحسكة والرقة، وباتت هذه المجموعات تتمتع بتنظيم أفضل من أي وقت مضى، وهي على صلة مباشرة بالمعارضة السياسية، الأمر الذي لم يكن تحقيقه ممكناً في سنوات النزاع الأولى لغياب دولة داعِمة ذات سياسة موحدة. ويحافظ ارتباط الجيش الوطني السوري بالمعارضة السياسية على إمكانية الحل السياسي، ولولا ذلك، لتجردت المعارضة السياسية في المنفى من أية أوراق للضغط أو التفاوض.

نتيجةً لهزائم عسكرية، تتركز قوات الجيش الوطني السوري قرب الحدود التركية، ويمثل هذا التمركز الجغرافي سلاحاً ذا حدين. إذ يحدُّ من قدرة المعارضة السورية على إثبات وجودها وقوتها في الأراضي السورية ككل، ولكنه من جهة أخرى يكفل بقاءها. ولولا قربه من الحدود التركية، لما تمكن الجيش الوطني السوري من الصمود في وجه الآلة العسكرية الروسية الضخمة. في الوقت نفسه، يعود قُرْب الجيش من الحدود التركية بالنفع على تركيا، التي تؤمّن بذلك حدودها بقوة مسلحة حليفة بدلاً من تنظيم الدولة الإسلامية أو وحدات حماية الشعب أو الميليشيات التي تدعمها إيران أو القوات الحكومية السورية والميليشيات المتحالفة معها. وبالتالي، يوفّر الجيش الوطني السوري دعماً أساسياً لمصلحة تركيا في مواجهة تهديدات أمنها القومي المتمثلة في عمليات عابرة للحدود.

ورغم التحسن المستمر في العلاقات بين الجيش الوطني السوري وتركيا منذ عملية درع الفرات، لا تزال الاختلافات الفصائلية تشكل تحدياً لهذه العلاقات، حيث تواجه المساعي التركية لدمج فصائل المعارضة المسلحة والجمع بينها عقبات تبطئ من تقدمها. ويؤدي نزوح السوريين من مختلف الخلفيات إلى مناطق قرب الحدود التركية، طلباً للنجاة، إلى تعقيد الأمر أكثر. حيث جاء العديد من فصائل الجيش الوطني السوري إلى الحدود التركية من مناطق أخرى في سوريا إما هرباً وإما نتيجة لاتفاقيات ترحيل وإجلاء. ويمثل الجيش الوطني السوري، إلى جانب المدنيين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، جزءاً صغيراً من سكان سوريا، إلا أن نسبة كبيرة من السكان اضطرت للهرب نحو تركيا بسبب قصف القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها وروسيا وإيران ومنظمات إرهابية مثل وحدات حماية الشعب وتنظيم الدولة الإسلامية. وباستثناء معقل نظام الأسد في الساحل السوري، والدروز في السويداء، تجمعت النسبة الأكبر من السوريين في هذه المناطق. وشهدت المناطق التي شملتها عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام نمواً سكانياً بنسبة 230% منذ عام 2004، في حين شهدت مناطق سيطرة النظام انخفاضاً بنسبة 40% في عدد السكان. يؤدي هذا النمو السكاني الكبير والسريع إلى مشكلات اجتماعية يمتد تأثيرها إلى الجيش الوطني السوري.

نظراً لتفرق الفصائل وتجمّع سكان من مختلف المناطق السورية، قد يتشابه حل المشكلات المحلية مع حل المشكلات الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن حل المشكلات المحلية يواجه صعوبة إضافية تتمثل في القوى المعادية. ولا يرغب نظام الأسد ولا وحدات حماية الشعب ولا تنظيم الدولة الإسلامية في السماح لمناطق سيطرة المعارضة بالازدهار، ولذلك، تحاول هذه الجهات زعزعة الاستقرار في هذه المناطق وتقويض

الشرعية الدولية للجيش الوطني السوري والحكومة السورية المؤقتة. مثلا، تشن وحدات حماية الشعب هجمات إرهابية مستمرة، لاسيما بالسيارات المفخخة، في محاولة لشلّ الجيش الوطني السوري وإحراجه.

يرى كل من وحدات حماية الشعب وتنظيم الدولة الإسلامية ودمشق في الجيش الوطني السوري تهديداً وجودياً، ولهذه الجهات الثلاث مصلحة مشتركة في تشويه صورته. وبينما يحاول تنظيم الدولة إقناع العرب السُّنة بأن مقاتلي الجيش الوطني السوري من الكُفّار، تحاول دمشق تصويرهم بصورة الإرهابيين والعملاء والمجرمين. وما زالت حملات تنظيم الدولة الإسلامية ودمشق الدعائية الرامية إلى تقويض شرعية الجيش الوطني السوري وقبله الجيش السوري الحر قائمة منذ عام 2012. إلا أن العامل الجديد هو مساعي وحدات حماية الشعب الكردية لتوجيه حملاتها إلى الدول الغربية التي لا تدعم دمشق، حتى أصبح مناصرون سابقون للجيش السوري الحر والمعارضة المعتدلة تحت تأثير حملات وحدات حماية الشعب الدعائية المدعومة كلياً من مسؤولي القيادة المركزية للولايات المتحدة ومن الصحافة الغربية، ولاسيما بعد عملية نبع السلام.

مستقبل الجيش الوطني السوري:

رغم أن وقت الحديث عن تسوية سياسية ما زال مبكراً، حيث لا تبدو نهاية الحرب السورية قريبة، يستعرض هذا القسم خيارات لمستقبل الجيش الوطني السوري.

يتوقف مستقبل الجيش الوطني السوري، كما هو واضح، على مستقبل سوريا، وسوف يتشكل ضمن إطار التسوية السياسية. فمن دون عملية سياسية شاملة، يبقى احتمال التقارب بين دمشق والحكومة السورية المؤقتة ضئيلاً. ويشكل وجود الجيش الوطني السوري عاملاً مهماً في دعم أية عملية سياسية في سوريا، وهو الضامن الوحيد لإمكانية قيام هذه التسوية. فمن دون الجيش الوطني السوري، سترجح كفة الحل العسكري، كما أظهرت تجربة الجيش السوري الحر في درعا، حيث فرضت روسيا اتفاقات مصالحة كان الجيش السوري الحر قد رفضها سابقاً. في الوقت نفسه، ترفض أنقرة بشكل قاطع فرض تفكيك الجيش الوطني السوري نتيجة سيطرة جيش النظام عسكرياً، وتصرّ على وجود الجيش الوطني السوري إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية تتضمن اتفاقاً تركياً - روسياً. ويتجلى التزام تركيا بذلك في دعمها المستمر للحكومة السورية المؤقتة والجيش الوطني السوري وتطويرها لقوتهما.

حسب شروط التسوية السياسية المحتملة ومضمون الدستور السوري الجديد، يمكن للجيش الوطني السوري أن يلعب أدواراً مختلفة، ومن المرجح أن يتحقق أحد السيناريوهات الثلاثة التالية:

1) *الاندماج مع الجيش النظامي في إطار عملية إعادة هيكلة سياسية وأمنية شاملة*: حسب مسح أجراه مؤلف هذا البحث، أبدى 90% من مقاتلي الجيش السوري الوطني استعداداً للانضمام إلى جيش سوري مركزي إذا تم تحول سياسي حقيقي وتشكلت حكومة شرعية جديدة. إذا تحقق تحول سياسي شامل بمشاركة حقيقية للسلطة وانتخابات حرة، من المرجح أن يندمج الجيش الوطني السوري في الجيش السوري بعد إعادة هيكلته.
2) *الارتباط غير الوثيق بالجيش النظامي في حال اتفاقية تقاسم السلطة من دون ضمانات أمنية*: في هذا السيناريو، تؤدي التسوية السياسية إلى وقف أو تجميد القتال بين دمشق والمعارضة السورية بما يمكّن

قيام حكم مركزي لسوريا. من دون تحوُّل شامل على المستوى المؤسسي، سيحافظ الجيش الوطني السوري على هيكليته مع ارتباط شكلي غير وثيق له، ككيان مستقل، مع الجيش السوري النظامي. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى أحد احتمالَين، الأول هو تقسيم جغرافي يتلقى مقاتلو الجيش الوطني السوري بموجبه رواتبهم من دمشق ويتوزعون في مناطق محددة من سوريا (يُرجَّح أن تكون المناطق ذاتها التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري حالياً). أما الاحتمال الثاني فهو تقسيم تنظيمي دون تحديد جغرافي، يصبح الجيش الوطني السوري بموجبه الفرقة السادسة في الجيش النظامي بحيث تكون له هيكلية قيادية ومخازن سلاح وعائدات خاصة به، ولكن مقاتليه يتلقّون رواتبهم من الحكومة المركزية. وفي هذه الحال، ستختلف الفرقة السادسة عن الفرق الخمس الأخرى التي ترعاها روسيا، وذلك نظراً للاختلاف الجوهري في ظروف نشوئها، بين فرق تشكلت بعد هزائم عسكرية واتفاقات مصالحة، وفرقة تتشكل بعد تسوية سياسية.

3) *ترسيخ الهيكلية الحالية مع ازدياد السيطرة السورية المحلية*: في هذا السيناريو، لا تؤدي التسوية السياسية المحتملة إلى إضعاف الحكومة المركزية، بل تُتاح ضمنها سُبُل لقيام حكومات محلية أو حتى إدارة ذاتية. في هذه الحال، سيحافظ الجيش الوطني السوري على هيكليته وطريقة عمله، مع تراجع اعتماده على المساعدة التركية المباشرة، حيث إن التسوية السياسية من شأنها أن تنهي الخلاف بين أنقرة ودمشق. اعتماد على تفاصيل التسوية، من المحتمل أن يصبح الجيش السوري الوطني قوة عسكرية ثقيلة التسليح بهيكلية عسكرية مستقلة.

تفضّل تركيا السيناريو الأول من هذه السيناريوهات لما يتضمنه من تحول سياسي حقيقي وانتخابات حرة وقيام حكومة شرعية في سوريا. تعتقد تركيا أن سوريا لن تتوصل إلى السلام مع نفسها ومع تركيا إلا حين يتمكن الشعب السوري من تقرير مستقبله. ترى تركيا في عدم استقرار سوريا عبئاً عليها كلفته أعلى من فوائد الحفاظ على الجيش الوطني السوري على المدى البعيد، ولكن تركيا تحافظ على الجيش الوطني السوري اضطراراً لحماية أمنها القومي، لا اختياراً، وهي لذلك مستعدة للمساهمة في التوصل إلى حل شامل في سوريا، وترى أن وجود الجيش الوطني السوري يُيسر التوصل إلى التسوية. إلا أن الواقع في سوريا يشير إلى مسارات أخرى، فالخيار الذي تفضله تركيا هو الأقل ترجيحاً مع الأسف. لذلك، ومع تتالي الأحداث، قد تضطر تركيا إلى دراسة الخيارَين المتبقيين بجدية أو إلى وضع خيار رابع.